إدارة بوش : من جحيم بغداد إلى 'حصار' دمشق!

12-5-2004

وأهمية التطورات الأخيرة –فرض العقوبات الاقتصادية- تأتي من أن احتواء سوريا في إستراتيجية أمريكية واسعة، خطوة أساسية لفرض السيطرة على باقي دول المنطقة، وبالتحديد إيران، حيث تتطلع واشنطن إلى التعامل مع الملف السوري بالطريقة التي تجعل صداها يتردد في طهران، وتُبرز لهذه الأخيرة التكلفة العالية للتدخل

يرى المراقبون الأمريكان أن لسوريا دورا هاما يمكن أن تلعبه في "إنجاح" المخطط الأمريكي في العراق وكذا إستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، وحسب هؤلاء، فإن تسلل المقاتلين الأجانب إلى العراق من سوريا قد ساهم في اختلال المنطقة وأعاق "المجهودات" الأمريكية لإنجاح عملية بناء عراق ما بعد الحرب وشكل مصدر قلق مستمر لواشنطن. ومع تخوف الرئيس بشار الأسد من أن تصبح سوريا الهدف الأمريكي القادم، أظهرت دمشق نوعا من الخضوع للمخاوف الأمريكية، حيث آثرت التعاون مع الأمريكيين واتخذت إجراءات ضد النشاط الفلسطيني على أراضيها، وأغلقت حدودها مع العراق في أبريل الماضي، وطردت فيما يبدو عددا من المسئولين البعثيين العراقيين السابقين.

بعد تكثيف المقاومة العراقية عملياتها ضد الاحتلال الأمريكي وتوسع رقعتها الجغرافية لتمتد إلى بعض مدن الجنوب، أعادت سوريا تقدير سياساتها من جديد، شعورا منها بفشل الإستراتيجية الأمريكية، وبأن قوات الاحتلال غرقت في المستنقع الأمريكي. حيث أصبحت الهجمات اليومية تقريبا عاملا مشتتا للمجهود الأمريكي، وأدركت دمشق أن نجاح المقاومة في توسيع رقعتها، سيضع الولايات المتحدة في مضيق سياسي، يطوقها ويمنعها من تركيز جهدها على سوريا، وربما انعكس هذا التقدير السوري على قضية الحدود (بعدما تم تخفيف إجراءات العبور وحركة التنقل) التي أثارت غيظ واشنطن وأعادت فتح ملف "التورط" السوري في دعم المقاومة العراقية عبر السماح بحركة تنقل المقاتلين العرب من وإلى سوريا، وكذا تهريب السلع والتجارة السرية.

وقد مارست واشنطن ضغطا كبيرا على دمشق لإغلاق حدودها مع العراق واتخاذ إجراءات صارمة ضد المقاتلين الإسلاميين، وأكثر من هذا، حاولت الولايات المتحدة نسج ائتلاف إقليمي لعزل سوريا، وبدعم أمريكي ضمني، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية ما ادعت أنه معسكر "إرهابي" مشتبه فيه بالقرب من دمشق.

وأهمية التطورات الأخيرة –فرض العقوبات الاقتصادية- تأتي من أن احتواء سوريا في إستراتيجية أمريكية واسعة، خطوة أساسية لفرض السيطرة على باقي دول المنطقة، وبالتحديد إيران، حيث تتطلع واشنطن إلى التعامل مع الملف السوري بالطريقة التي تجعل صداها يتردد في طهران، وتُبرز لهذه الأخيرة التكلفة العالية للتدخل. غير أن إدارة

بوش قلقة من أن العجز الأمريكي في مواجهة قدرات المقاومة العراقية، سيشجع بشكل متزايد خصوم الوجود الأمريكي في العراق، وقد تبدد المقاومة التأثير النفسي الذي طبعه سقوط بغداد على أنظمة دول المنطقة.
ولعل دمشق أعادت رسم إستراتيجيتها بناء على افتقار الولايات المتحدة للموارد السياسية لتحدي سوريا مباشرة، الأمر الذي يمكن أن يضاعف بشكل كبير تكلفة الاحتلال الأمريكي. وفي النهاية، فإن دمشق واعية بقدرة واشنطن على إلحاق أضرار بها، وتحاول بإلحاح تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة. كما أن واشنطن ليست في وضع يمكنها من البحث على النزاع مع سوريا على الأقل في الوقت الراهن، وستستمر في ممارسة الضغط على سوريا من خلال العقوبات المفروضة..
* خصخصة العقوبات:
قانون محاسبة سورية يسمح للإدارة الأمريكية باختيار عقوبتين من ست محتملة ومتعلقة بالتجارة والاستثمار الأمريكي في سورية وحظر الرحلات الجوية السورية فوق أجواء أمريكا وتجميد الاتصالات الدبلوماسية وغيرها. الطائرات السورية لا تتوجه إلى أمريكا أصلا، وحجم التجارة بين البلدين في السنة الأخيرة لم يتجاوز النصف مليار دولار، نصفه واردات سورية في مجال النفط، والنصف الآخر صادرات أمريكية لسورية.
وقد أوضحت أمريكا أنها لن تفرض عقوبات علي تصدير الحواسيب والهواتف الخلوية إلى سورية حتى لا تضعف قدرة السوريين علي الحصول علي معلومات حول العالم وما يدور فيه؟ (وحتي لا تضر بشركة موتورولا التي توزع أجهزتها الخلوية في سورية). وأيضا، فإن قطع غيار الطائرات لن تتضرر لأن واشنطن لا تريد أن تكون مسئولة عن سقوط الطائرات المدنية السورية. تجميد العلاقات الدبلوماسية لن يدخل هو الآخر في قائمة العقوبات لأن أمريكا لا تريد المس بالتعاون الاستخباري المتواصل بين البلدين في مجال مكافحة "الإرهاب"، وما تبقي إذن هو عقوبة الاستخبارات الأمريكية؟!.
عضو بلدية نيويورك الأسود، وليام تومبسون، (المسئول عن استثمارات التقاعد لعمال البلدية) الذي زار إسرائيل للتضامن معها بعد عملية مطعم الجامعة العبرية، تأثر كثيرا مما شاهده وقرر القيام بحملة لجمع التوقيعات لمطالبة الشركات الكبرى بالامتناع عن الأنشطة في سورية وإيران. وصرح بأن هذا الطلب ليس في صالح إسرائيل وحدها بل لأن أنشطة هذه الشركات في سورية وإيران تعرض أموال المستثمرين للخطر، ومن بينها صناديق التقاعد لموظفي البلدية التي يشرف على إدارتها.. شركة كونور التي بنت لسورية منشأة للغاز في "دير الزور" بتكلفة 450 مليون دولار، أعلمت دمشق أنها لن تجدد الاتفاق (نزولا عند طلب حملة تومبسون)، فيما لم تستجب باقي الشركات مثل جنرال الكتريك و هالبرتون لطلب تومبسون بعد. ومع ذلك يتبين أن تحركات بلدية نيويورك وحدها قد أدت إلى معاقبة سورية وإيران ومن دون تدخل الإدارة الأمريكية.
ويبدو أن الإدارة الأمريكية قد خصخصت العقوبات على سورية بواسطة اللوبي الموالي لإسرائيل، أي إن ما لم يشمله قانون محاسبة سورية سيطبق من خلال حملات الضغط اليهودية هناك، وإن كانت هذه العقوبات رمزية في الواقع وليس لها وزن اقتصادي لأن العلاقات المتبادلة محدودة.
* اللجوء إلى المظلة الأوروبية!

بعد سنوات من التمنع و التردد، قبلت سوريا أخيرا إمضاء بروتوكول اتفاق مع الإتحاد الأوروبي قبل نهاية السنة الحالية، حدث مهم سينعكس لا محالة على الحياة السياسية والاقتصادية في هذا البلد. وتعتبر سوريا من بين الدول التي تحتل الضاحية الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، آخر الموقعين على وثيقة برشلونة، باستثناء ليبيا التي بدورها تنوي، بعدما رُفع عنها الحظر، إجراء مثل هذه المحادثات في القريب العاجل.
اتفاق التعاون هذا يعني من وجهة أخرى أن سوريا مستعدة لإجراء إصلاحات إدارية تم تأجيلها كثيرا، تبعا للإستراتيجية المتبناة مؤخرا من طرف الرئيس بشار الأسد والتي على ما يبدو أنها تهدف إلى استغلال الضغط الخارجي الممارس عليها لتفعيل الجبهة الداخلية بغية إزاحة مجموعات صغيرة من "البارونات" وأصحاب الإمتيازات الذين يرغبون في بقاء الأوضاع على حالها لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من وضعية النظام الحالية المنغلق على نفسه، وكذا أصحاب النفوذ من الحرس القديم التابعين لحزب البعث ممن لديهم مصالح جد مترابطة مع قوى خارجية.
قبل سنوات قليلة لم تكن لسوريا أية إرادة سياسية للتقدم في اتفاق التعاون هذا، لكن الأمر لم يعد كذلك الآن، فبشار الأسد كان صرح لرومانوا برودي رئيس اللجنة الأوروبية بأن قرار إمضاء الاتفاق قد تم ، وتأكد هذا الأمر في
الزيارة التي قام بها خفير سولانا الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي المختص بالشئون الخارجية إلى دمشق، ومنذ ذلك الحين عرفت المحادثات وتيرة متزايدة لم يُفهم مغزاها وتركت سؤالا مهما في الساحة السورية : ما سر هذه الهرولة المفاجئة والسريعة نحو الإتحاد الأوروبي؟
المسئولون في سوريا يعلمون قبل غيرهم أن مثل هذا الاتفاق لا يمكن أن تظهر نتائجه الإيجابية إلا على المدى البعيد، وهم لا يستبعدون حدوث تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني جراء استيراد المنتجات الأوروبية، خاصة والوضع الاقتصادي يعيش حالة فتور وكساد بفعل انخفاض قيمة الليرة الناتج عن الإفلاس التجار، وضعف الصادرات خارج مجال البترول، أضف إلى ذلك المنتجات التي ليست في مستوى المنافسة، كما أنهم يدركون أيضا أن خصوصيات تجربتهم سيكون لها طابعها المميز والمختلف تماما عن التجارب الأخرى في البلدان العربية المشابهة من حيث الخصائص الجغرافية السياسية مثل المغرب تونس مصر والأردن، والتي عرفت إصلاحات قبل الإمضاء على
اتفاقية التعاون مع الإتحاد الأوروبي، وهذا ما سمح لها بخصخصة المؤسسات العمومية وتحضير الصناعات المحلية للشراكة الأجنبية ثم وضع قاعدة قانونية للاستثمار، وهذا ما تفتقده سوريا لحد الآن، ولهذا فمن منظور اقتصادي صرف، فإن مثل هذا الاتفاق لا يحقق الشيء الكثير.
والقناعة حاصلة لدى سوريا حاليا بأن النتائج الاقتصادية تبقى بعيدة المنال إن لم نقل مستحيلة، ولهذا فهي تبحث عن تحقيق تقدم سياسي يضمن لها الوصول إلى وضع مستقر نوعا ما في أجواء مفعمة بالتوتر، وهي تدرك أن مثل هذا الاتفاق سيفتح الأبواب أمام حوار سياسي متوازن يعجل بحل مشاكل المنطقة خاصة ما تعلق منها بالصراع الإسرائيلي العربي ويحميها من التهديدات الأمريكية التي باتت متكررة بعد سقوط نظام صدام حسين ، لكن مع هذا تبقى التخوفات قائمة من انهيار جدار هذا الحلف مع أول رجة

أمريكية يمكن أن يقوم بها المحافظين الجدد واللوبي الصهيوني
الإسرائيلي والتيار الماروني المتعصب معتمدين على قدرة الكونغرس الأمريكي في الضغط على أوروبا لعرقلة إجراءات المصادقة على هذه الاتفاقية، فمصداقية سوريا تبقى خاضعة بهذا الشكل وفي كل الأحوال إلى قرارات الكونغرس إن لم يتم الإسراع بالتوقيع، لأن الولايات المتحدة وبكل بساطة لن تنسى موقفها من غزو العراق بالإضافة إلى دعمها المتواصل للفصائل الفلسطينية وحزب الله اللبناني .
رغم هذا، تأمل سوريا في حالة إمضاء عقد الشراكة أن يضغط الإتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة وإسرائيل لإيجاد حل لمشكل النزاع الحاصل حول المناطق المحتلة منذ 1967، خاصة وقد أبدى في أكثر من مناسبة تأييده للحل السلمي القائم على قاعدة السلام مقابل الأرض، إذا لم تصطدم طبعا بمعارضة ألمانيا وهولندا اللتان لهما علاقات قوية مع تل أبيب.
* الطريق إلى دمشق:
حتى قبل أن تستقر قوات الاحتلال الأمريكية في قصور صدام حسين في بغداد، تطلع المحافظون الجدد، الذين رسموا اتجاه "راديكاليا" لسياسات بوش الخارجية والعسكرية، نحو سوريا، إلى أن أعلن الرئيس بوش عن العقوبات الجديدة ضد سوريا. وتتضمن قائمة التهم: تطوير أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية، مساندة الإرهاب الدولي وإيواء الجماعات "الإرهابية" المقاتلة لإسرائيل.
قبيل غزو العراق، سافر وكيل وزارة الخارجية للحد من التسلح والأمن الدولي إلى إسرائيل ووعد رئيس الوزراء آريل شارون أنه "سيكون من الضروري التعامل مع التهديدات التي تشكلها كل من سوريا, إيران وكوريا الشمالية بعد العراق". في أبريل 2003، حذر نائب وزير الدفاع بول وولفويتز من أنه: "سيكون هناك تغيير في سوريا".
الطريق إلى دمشق –المحطة المحورية في خطة إعادة تشكيل الشرق الأوسط بالنسبة لإدارة بوش-، لا يُرتب له مباشرة من بغداد، وإنما تتمركز نقاط الانطلاق في واشنطن, القدس، تل أبيب وبيروت، ويرسم أدوارها ومسارها، منظمات الحق المسيحي، اليمينيون الصهاينة الذين يتحركون بسهولة ذهابا وإيابا بين الكونجرس و"الشرق الأوسط" ومجالس الخبراء الخاضعة لهيمنة المحافظين الجدد الذين يرون أن الحاجة ملحة لإيجاد الجماعات الأمامية المكونة من الحزبين وإنشاء المؤسسة التشريعية بما يخدم جدول أعمالهم.
وإحدى الشخصيات الأساسية التي رسمت طريق واشنطن إلى دمشق، زياد عبد النور, (صورته مرفقة بالمقال) مستثمر مصرفي مغترب من لبنان، أسس بالتنسيق مع المحافظين الجدد (المؤيدين لحزب الليكود الإسرائيلي) ومنظمة الحق المسيحي, اللجنة الأمريكية لتحرير لبنان (USCFL) في عام 1997، وتعرف نفسها بأنها "مركز للفعاليات الموالية للبنان". وكانت أحد المؤيدين البارزين لقانون مسؤولية سوريا واستعادة السيادة اللبنانية الصادر في 2003، والذي يطالب باتخاذ سلسلة عقوبات ضد سوريا، ووقع عليه الرئيس بوش في 12 ديسمبر, 2003.
وقد حشد المصرفي اللبناني الدعم داخل إدارة بوش والكونجرس لتبني سياسة خارجية تعكس الموقف المتشدد لحزب الليكود الإسرائيلي، ويحاول الآن تتبع نفس النهج الذي

تبناه المعارض العراقي أحمد شلبي الذي نجح بالتنسيق مع المحافظين الجدد في أواخر التسعينيات, في إقناع الكونجرس بتمرير قانون تحرير العراق الصادر في 1998، الذي وفر الدعم لحزبه ولقوى سياسية عراقية أخرى لإسقاط نظام صدام, وتعزيزا لهذا الخيار، أنشأ أقطاب المحافظين الجدد مثل ريتشارد بيرل, ويليام كريستول, وبروس جاكسون لجنة تحرير العراق (CL).

وقد تبنى المحافظون الجدد، بدعم من جماعات ضغط صهيونية يمينية من خلال مجموعات فاعلة ومؤثرة كالاتحاد الأرثوذكسي والمعهد اليهودي لشئون الأمن القومي, استراتيجية مشابهة كتلك التي عملوا بها لتصفية ملف العراق، لفرض جدول أعمالهم لإحداث تحول سياسي في سوريا ولبنان. وبنفس الطريقة، التي ضغطوا بها لتغيير النظام في العراق على مهل, فإن المحافظين الجدد وبغرض فرض تحول جذري في "الشرق الأوسط" قد شكلوا مجموعة أمامية للتعامل مع ملف سوريا ولبنان.

ويرشح موقع USCFL في نافذة "الروابط المختارة"، ثلاث منظمات ضغط فقط : مؤتمر رؤساء كبرى المنظمات اليهودية الأمريكية الكبيرة, الأيباك AIPAC- والتحالف المسيحي لأمريكا. وعن هويتها، تزعم USCFL بأنها "لجنة متخصصة غير طائفية وغير ربحية", و"تستهدف تخليص الشرق الأوسط من الدكتاتورية, الأيديولوجيات المتطرفة, النزاعات القائمة, الخلافات الحدودية, العنف السياسي وأسلحة الدمار الشامل".

وتتضمن قائمة مؤيدي USCFL الرئيسيين, والذين يعرفون بـ "الدائرة الذهبية", عددا من أعضاء إدارة بوش: إليوت أبرامز, ريتشارد بيرل, بولا دوبريانسكاي, مايكل رابين وديفيد وورمسر، وكذا وجوه بارزة في تيار المحافظين الجدد، مثل: دنيال بايبس (ميدل إيست فورم والمعهد الأمريكي للسلام), فرانك جافني (مركز السياسة الأمنية), ديفيد شتاينمان (المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي)، وإيلينا بينادور (ميدل إيست فورم).

وتضم قائمة USCFL أمين جميل، الذي كان رئيسا للبنان في عام 1983، كمؤيد بارز، ومعظم الأمريكيين اللبنانيين المشتركين مع USCFL من النصارى، والأغلبية الكبيرة من مؤيدي USCFL من الأمريكيين اليهود. وفي 2000 نشر بايبس وزياد تقريرا موغلا في التعصب، دافعا فيه عن إجراء عسكري أمريكي لانتزاع سوريا من لبنان ولنزع أسلحة الدمار السورية المزعومة، ووقع على التقرير 31 من أعضاء USCFL، أصبح عدد منهم مسئولا أو مستشارا كبيرا في فريق بوش للسياسة الخارجية، وتحديدا: أبرامز, بيرل, فييث, دوبريانكسي ووورمسر. واستخدم هذا التقرير لإقناع الكونغرس بتمرير قانون مسئولية سوريا وقانون استعادة السيادة اللبنانية في عام 2003، وخلص -التقرير- إلى أن الحكم السوري في لبنان يعارض بشكل مباشر مصالح وخطط أمريكا، كما انتقد سياسة واشنطن تجاه سوريا القائمة على الاحتواء بدل المواجهة. ويرشح قانون المسئولية ترسانة من العقوبات ضد سوريا، ومن ضمنها: تقليل الاتصالات الدبلوماسية مع سوريا، حظر الصادرات الأمريكية (باستثناء الطعام والدواء) إلى سوريا، حظر الاستثمار الأمريكي في سوريا، الحد من سفر الدبلوماسيين السوريين إلى الولايات المتحدة، وتجميد الأصول السورية في أمريكا..